مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 15 العدد: 02 السنة 2026 ص 299 - 323

تاريخ الإرسال: 04-11-2025 تاريخ القبول:12-01-2026

التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر: الإطار التشريعي وآفاق تطويره

Islamic Banking in Algeria: Legal Framework and Development Prospects

زروالة سنوسي[*1]، رقاب محمد[*2]

[1]المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو، (الجزائر)، s-zerouala@cu-aflou.edu.dz

[2] المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو، (الجزائر)، m-reggab@cu-aflou.eud.dz

https://orcid.org/0009-0004-0449-2302
https://orcid.org/0009-0008-6825-4783

الملخص:

يُعدّ التمويل المصرفي الإسلامي من أبرز الصيغ التمويلية المعاصرة التي أثبتت نجاعتها في تحقيق الاستقرار المالي وتنويع مصادر التمويل ضمن إطار قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد اعتمدت الجزائر هذا النموذج بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-10، الذي أتاح إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية وفتح نوافذ للتمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية، وجاء النظام رقم 20-02 لسنة 2020 ليضع الإطار العملي لكيفيات ممارسة العمليات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، محدِّداً شروطها وإجراءاتها التنظيمية، ثم تمّ تدعيم هذا المسار بصدور القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، الذي وسّع أدوات التمويل الإسلامي، ومنح مجلس النقد والقرض صلاحيات أوسع في مجالي الترخيص والرقابة على هذه الأنشطة.

*المؤلف المرسل

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي المنظّم للتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وتقييم مدى فعاليته في تحقيق أهدافه، مع استشراف آفاق تطويره بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني والمعايير الدولية ذات الصلة.
الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، القانون المصرفي، الصيرفة الإسلامية، الجزائر؛ البنوك.

Abstract:

Islamic banking finance represents one of the most prominent modern financial mechanisms that has proven its efficiency in promoting financial stability and diversifying sources of funding within a framework consistent with the principles of Islamic law (Sharia). Algeria adopted this model through Monetary and Credit Law No. 90-10, which authorized the establishment of Islamic banking institutions and the opening of Islamic finance windows within conventional banks. Subsequently, Regulation No. 20-02 of 2020 provided the operational framework governing Islamic banking activities, setting out the procedures and conditions for their implementation. This framework was further reinforced by Law No. 23-09 of 21 June 2023 on the Monetary and Banking Law, which expanded Islamic financing instruments and strengthened the powers of the Money and Credit Council in terms of authorization and supervision.

This study aims to analyze the legal and regulatory framework governing Islamic banking finance in Algeria and to assess its effectiveness in achieving its objectives, while exploring prospects for its development in line with national economic requirements and relevant international standards.
Keywords: Islamic finance, banking law, Islamic banking, Algeria, banks.

مقدمة

يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تحولات مستمرة نتيجة تعقيد العمليات المالية وتزايد الحاجة إلى أدوات تمويل مبتكرة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي؛ في هذا السياق، برز التمويل المصرفي الإسلامي كأداة حديثة تتيح

تمويل الأنشطة الاقتصادية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، مع مراعاة الكفاءة المالية وقدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

تبنت الجزائر هذا النموذج عبر قانون النقد والقرض رقم 90-10، الذي أتاح إنشاء بنوك إسلامية وفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، باستخدام صيغ تمويل مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، وقد شكّل النظام رقم 20-02 الإطار القانوني الأساسي لهذه الصيغ، قبل أن يعزّز بالقانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023؛ الذي وسّع أدوات التمويل وعزّز صلاحيات مجلس النقد والقرض في الترخيص والرقابة على البنوك الإسلامية.

إشكالية البحث:

كيف يمكن للإطار التشريعي والتنظيمي الحالي أن يضمن تطوير التمويل المصرفي الإسلامي ويعزز استقرار النظام المالي الوطني؟

أسئلة الفرعية:

- ما هي الأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة لتنظيم التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟
- كيف تساهم القوانين الحديثة في تعزيز فعالية الرقابة وضمان استقرار النظام المالي الوطني؟

أهداف البحث:

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- تقييم فعالية الأدوات الرقابية والقوانين الحديثة في دعم القطاع.
- استشراف آفاق تطوير التمويل الإسلامي بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

فرضيات البحث:

- يشكّل الإطار القانوني الحالي قاعدة صلبة لتطوير التمويل المصرفي الإسلامي.
- القوانين الحديثة تعزز الرقابة وتساهم في استقرار النظام المصرفي الوطني.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج القانوني التحليلي لدراسة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي، مع استخدام المنهج المقارن لتوضيح الممارسات الدولية في الصيرفة الإسلامية، والمنهج الاستقرائي لتحليل أثر الإطار القانوني والتنظيمي على تطوير التمويل الإسلامي واستقرار النظام المالي الوطني.

1.الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية انفتاحاً واضحاً على الصيرفة الإسلامية، من خلال التطورات التشريعية والتنظيمية في مجال القانون البنكي، التي شملت مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، وما ترتب عليها من إنشاء البنوك الإسلامية وفتح شبابيك للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، وسيتم فيما يلي تفصيل هذه التطورات:

1.1 النصوص التشريعية والتنظيمية

يشكّل الإطار التشريعي والتنظيمي أساس الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إذ يعكس سعي المشرّع لملاءمة النظام البنكي مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تطور هذا الإطار تدريجياً من خلال النصوص التشريعية التي أرست القواعد العامة للنشاط المصرفي الإسلامي، تلتها النصوص التنظيمية التي حدّدت آليات تطبيقها عملياً داخل المنظومة المصرفية الوطنية.

وهذا ما سنتناوله تباعاً أولا وثانيا، حيث نعرض أولا النصوص التشريعية المؤسسة للصيرفة الإسلامية، وثانيا النصوص التنظيمية المبيّنة لكيفيات تنفيذها.

1.1.1 النصوص التشريعية

يمثل الإطار التشريعي الركيزة الأساسية للنظام المصرفي في الجزائر، إذ يعكس تطور التشريعات المصرفية مسار التحول الاقتصادي والمالي الذي شهدته البلاد. وقد مرت الصيرفة الإسلامية بمراحل تشريعية متعاقبة، بدأت بفتح المجال للبنوك الخاصة بموجب قانون النقد والقرض رقم 90–10، وتعمقت مع الأمر رقم

11-03 الذي نظم القطاع البنكي برؤية أكثر مرونة، لتتوج بالقانون البنكي رقم 23-09 الذي أقر رسميًا الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الوطنية.

أ. قانون النقد والقرض 90-10

قبل صدور قانون النقد والقرض القانون 90-10 كانت ممارسة النشاط المصرفي في الجزائر حكرا على البنوك العمومية فقط أي البنوك التي يكون رأس مالها ملكا للدولة أو أحد مؤسساتها، وإلى غاية سنة 1990 ظلت جميع البنوك في الجزائر ملكا للدولة؛ لكن وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 عرف النظام المصرفي الجزائري توجها نحو فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء البنوك برأس مال خاص، وكان من أحد أبرز نتائج هذا التوجه الجديد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر والذي هو بنك البركة فالقانون 90-10 [1]كان انعكاسا لتحولات سياسية واقتصادية واسعة عرفتها الجزائر، حيث أعاد للبنك المركزي كامل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان ومنحه استقلالية واسعة؛ وأرجع للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بصفتها أعوانًا اقتصادية مستقلة، كما أنشأ مجلس النقد والقرض، وهو نفسه مجلس إدارة بنك الجزائر، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في إصدار الأنظمة المتعلقة بالنقد وتحديد شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، دعمًا للنظام المالي والنقدي لمواكبة اقتصاد السوق[2].

ب.الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 أوت2003[3]، يعدّ الأمر رقم 03-11 محطة تشريعية مفصلية في مسار تطور النظام المصرفي الجزائري، إذ جاء ليُلغي قانون النقد والقرض رقم 90-10 بعد أكثر من عقد من التطبيق، ويؤسس لإطار قانوني أكثر انسجامًا مع التحولات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد في تلك المرحلة. وقد تضمّن هذا الأمر جملة من القواعد التنظيمية الدقيقة التي حدّدت بوضوح الجهات المخوّلة بتأطير المهنة البنكية، والمتمثلة في: بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية، باعتبارها الركائز الأساسية للرقابة والإشراف على النشاط البنكي. كما نصّ على أهم القواعد المنظمة لعمليات

البنوك، سواء الأصلية منها أو التبعية، وأقرّ آليات لمتابعة مدى التزام المؤسسات البنكية والمالية بالتشريعات والتنظيمات السارية.

ومن أبرز ملامح هذا الإطار التشريعي تركيز المشرّع على تعزيز الرقابة على حركة رؤوس الأموال نظراً لما تمثله من عنصر حاسم في حماية الاقتصاد الوطني وضمان التوازن المالي للقطاع المصرفي، خصوصًا عقب الأزمات التي عرفتها بعض المؤسسات البنكية وما خلّفته من انعكاسات على قيمة الدينار الجزائري. وفي 26 أوت 2010، صدر الأمر رقم 10-04[4] المعدِّل والمتمم للأمر 03-11، حيث اقتصرت التعديلات على بعض الجوانب الإجرائية دون المساس بجوهر المنظومة، وهو ما يجعل الأمر 03-11 إلى اليوم المرجعية القانونية الأساسية التي تنظّم النظام المصرفي في الجزائر.

ج . القانون 23 – 09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي [5]

يعد القانون البنكي الجديد الصادر سنة 2023 خطوة تشريعية رائدة في مسار تأصيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إذ انتقل بها من الإطار التنظيمي الجزئي إلى التأصيل القانوني الكامل داخل المنظومة المصرفية الوطنية. فقد تضمّن هذا القانون أحكامًا خاصة بالصيرفة الإسلامية حدّدت مفهومها ونطاقها، ووضعت الأسس التي تُمارس بموجبها من قبل البنوك الإسلامية أو من خلال النوافذ المتخصصة داخل البنوك التقليدية. ويُلاحظ من خلال هذه الأحكام أن المشرّع الجزائري تبنّى مبدأ الازدواج البنكي، مع الحرص على ضمان التعايش المؤسسي بين الصيرفة التقليدية ونظيرتها الإسلامية ضمن منظومة قانونية موحّدة ومنسجمة[6] .

كما أقرّ المشرّع، في ذات الإطار، آلية رقابة مزدوجة تجمع بين الرقابة النظامية والرقابة الشرعية، إذ أوجب على المؤسسات الراغبة في تقديم منتجات مالية إسلامية الحصول على اعتماد مسبق من بنك الجزائر إلى جانب شهادة المطابقة الشرعية الصادرة عن هيئة وطنية مختصة في الإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وبهذا التنظيم، أضفى المشرّع على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية قوة قانونية

ملزمة، بما يجعل المخالفة لأحكامها خاضعة للرقابة النظامية شأنها شأن بقية الالتزامات المصرفية[7] .

أما فيما يتعلق بالبنية التنظيمية، فقد ألزم القانون الشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بالاستقلال المالي والمحاسبي والإداري عن باقي فروع البنك، ضمانًا للفصل بين المعاملات التقليدية وتلك المتوافقة مع أحكام الشريعة، وهو ما يحقق الشفافية في التسيير ويعزز مبادئ الحوكمة المصرفية، وبذلك، يُعدّ هذا القانون محطة مفصلية في بناء صناعة مالية إسلامية متكاملة، قوامها الامتثال الشرعي والانضباط القانوني، بما يجعل الصيرفة الإسلامية ركيزة أساسية في سياسة التنويع المالي ودعم الاقتصاد الوطني[8].

قد يواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر صعوبات محتملة تتعلق بضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والهيئات الشرعية، ونقص الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى تحديات الفصل بين العمليات التقليدية والإسلامية داخل البنوك، واحتمال تأخر صدور النصوص التطبيقية، مما يجعل فعالية التنفيذ رهينة بتكامل الجهود المؤسسية والتأطير المهني.

2.1.1 النصوص التنظيمية

تعد النصوص التنظيمية أساس التطبيق العملي للصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ إذ تحدد آليات ممارسة النشاط المصرفي بما يضمن توافقه مع الشريعة والرقابة البنكية؛ وقد تبلور هذا الإطار عبر مرحلتين أساسيتين: أولاً بإصدار النظام رقم 18-02 لسنة 2018 المتعلق بالمالية التشاركية، وثانيا بالنظام رقم 20-02 لسنة 2020 الذي ألغاه ووسّع نطاق تنظيم العمليات البنكية الإسلامية.

أ. 18_ 02 المتعلق بالمالية التشاركية[9]

يعد النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 محطة تنظيمية بارزة في مسار إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ أرسى الإطار العملي لما يُعرف بـ"المالية التشاركية"، بوصفها أحد أهم آليات التمويل البديلة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد جاء هذا النظام استجابةً لحاجة السوق

الوطنية إلى إطار قانوني يضمن ممارسة العمليات المصرفية الخالية من الفائدة، وفق قواعد شفافة ومنسجمة مع المتطلبات الشرعية والتنظيمية على حد سواء.[10]

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المصرفية التشاركية التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، والتي تشمل صيغًا تمويلية متنوعة مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، والسلم، إلى جانب الودائع الاستثمارية[11]، ولضمان مصداقية هذه المعاملات، ألزم المشرّع المؤسسات الراغبة في تسويق هذه المنتجات بالحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، مع شهادة مطابقة شرعية تصدر عن هيئة وطنية مختصة في الإفتاء في مجال المالية الإسلامية، بما يكرّس نظام رقابة مزدوج يجمع بين الإشراف النظامي والرقابة الشرعية[12] .

كما أكد النظام على مبدأ الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري للشبابيك التشاركية داخل البنوك التقليدية، بحيث تُعامل كوحدات مستقلة لها حساباتها وتقاريرها المالية الخاصة، وهو ما يعزز مبدأ الحوكمة والشفافية، ويحول دون اختلاط الأموال بين الأنشطة التقليدية والإسلامية، وفي هذا السياق، أوجب النظام إعداد بيانات مالية مفصلة تتضمن الأصول والخصوم ونتائج النشاط التشاركي، بما يسمح برقابة دقيقة على الأداء المالي[13].

أما من حيث العلاقة مع الزبائن، فقد أولى النظام أهمية خاصة لمبدأ الإفصاح والشفافية، من خلال إلزام المصارف بإعلام عملائها بشروط التعامل وأسعار الخدمات، لاسيما أصحاب حسابات الاستثمار، الذين تُدار ودائعهم وفق مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، تمييزًا لها عن الحسابات الجارية القابلة للسحب.[14]

وبذلك، شكل النظام رقم 18-02 الأساس التنظيمي الفعلي لتطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إذ انتقل بها من مرحلة التجريب إلى مرحلة التأصيل المؤسسي؛ من خلال وضع قواعد واضحة وآليات رقابة متكاملة، بما يضمن انسجامها مع النظام البنكي الوطني من جهة، وتحقيقها لمقاصد الشريعة الإسلامية في العدالة والاستثمار المنتج من جهة أخرى[15].

يمثل النظام رقم 18-02 خطوة مهمة في تنظيم الصيرفة الإسلامية، غير أن فعاليته قد تتأثر بتباين تطبيقه داخل البنوك وبغياب توحيد المعايير الشرعية والرقابية، مما قد يحد من انسجام الممارسات المصرفية الإسلامية في الجزائر.

ب. النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[16]

يعد النظام رقم 20-02 الصادر في مارس 2020 محطة تنظيمية بارزة في مسار ترسيخ الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الجزائرية، إذ ألغى النظام السابق رقم 18-02 [17]وأرسى قواعد أكثر دقة ووضوحًا لتنظيم العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فقد أعاد هذا النظام تحديد العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية الراغبة في ممارسة النشاط الإسلامي، من خلال اشتراط الحصول على ترخيص مسبق مدعوم بشهادة مطابقة شرعية وبطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول المطابقة الداخلية، مما كرس مبدأ الرقابة المزدوجة – الشرعية والتنظيمية – لضمان سلامة المنتجات المطروحة .[18]

كما رسخ النظام مبدأ الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري للشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، بما يضمن الفصل الكامل بين الأنشطة الإسلامية والربوية؛ وفرض إعداد بيانات مالية منفصلة تعزز مبادئ الشفافية والحوكمة[19]، ويُبرز هذا التوجه رغبة المشرّع في مواءمة المنظومة المصرفية الوطنية مع المعايير الدولية في الرقابة الشرعية والإدارة المصرفية الرشيدة.

على الرغم من الأهمية القانونية للنظام رقم 20-02، إلا أن تطبيقه في الواقع البنكي الجزائري يواجه تحديات عملية أبرزها ضعف استقلالية الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، ونقص الكفاءات الشرعية والمحاسبية المتخصصة، إلى جانب بطء تفعيل النصوص التطبيقية، مما أضعف من أثره التنظيمي وأبرز الحاجة إلى مزيد من الإصلاح المؤسسي والرقابي لضمان انسجام الممارسة مع الإطار القانوني.

2.إنشاء وتطور البنوك الإسلامية في الجزائر

تضم المنظومة البنكية الجزائرية بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام؛ إلى جانب عدد من شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، ما يعكس توجه الدولة نحو توسيع التمويل الإسلامي وتعزيز التنوع المصرفي لخدمة التنمية الاقتصادية.

أ.بنك البركة

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984 إثر محادثات بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلة البركة الدولية، التي أثمرت عن قرض بقيمة 30 مليون دولار لتعزيز تمويل التجارة الخارجية، مما رسخ الثقة بين الجانبين، وفي ندوة دلة البركة الرابعة بالجزائر سنة 1986، طُرحت فكرة إنشاء مصرف إسلامي، وتُوجت بتوقيع اتفاقية التأسيس في 1 مارس 1990 بين الطرفين، ليحصل البنك على الترخيص بموجب قانون النقد والقرض لسنة 1990، ويفتتح رسميًا في 20 ماي 1991، ويباشر نشاطه في 1 سبتمبر 1991.

يعد بنك البركة الجزائري أول مؤسسة مصرفية إسلامية في الجزائر برأسمال مختلط بين القطاعين العام والخاص، تأسس رسميًا في 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه الفعلي في سبتمبر من السنة ذاتها برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، بمساهمة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من الجانب الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية من الجانب الأجنبي[20]، وقد جاء إنشاؤه ثمرة مفاوضات بدأت سنة 1984 تُوجت باتفاقية تأسيس سنة 1990، في سياق الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 [21].

ومع صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مُنح البنك صلاحية ممارسة مختلف العمليات البنكية وفق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جعله نموذجًا مؤسسا لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما يتميز البنك باعتماده هيئة رقابة شرعية مستقلة تضم نخبة من العلماء المتخصصين، تشرف

على مطابقة معاملاته لأحكام الشريعة وتقديم الاستشارات الشرعية، بما يضمن انسجام نشاطه مع القواعد القانونية والمقاصد الإسلامية في المعاملات المالية[22].

يمارس بنك البركة الجزائري مختلف العمليات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشمل نشاطاته الأساسية التمويل والاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية وفق صيغ شرعية متعددة. ويعدّ التمويل بصيغة المرابحة أبرز أدواته، خاصة في تمويل اقتناء السيارات والتجهيزات، إلى جانب اعتماده صيغ الاستصناع، المشاركة، السلم، والإجارة لتمويل المشاريع السكنية والاستثمارية. ويضطلع البنك، تبعاً لكل صيغة تمويل، بدور المالك أو الشريك أو المؤجر وفقاً لطبيعة العملية، بما يضمن توافق معاملاته مع المبادئ الشرعية المنظمة للعقود المصرفية الإسلامية[23].

ب.بنك السلام

يُعد بنك السلام الجزائري مؤسسة مصرفية شاملة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفي إطار القوانين الجزائرية السارية، حيث حصل على الترخيص الرسمي سنة 2008، ليُصبح بذلك ثاني بنك إسلامي ينشط في الجزائر بعد بنك البركة. يقدّم البنك خدمات مصرفية وتمويلية متكاملة لفائدة الأفراد والمؤسسات، تشمل عمليات التمويل، الادخار، والاستثمار، في ظل التزام صارم بمبدأ عدم التعامل بالفوائد الربوية.[24]

يعتمد البنك في نشاطه على مجموعة من الصيغ الشرعية المعتمدة، مثل المرابحة، المضاربة، السلم، الإجارة، والاستصناع[25]، وهي أدوات تمويلية تتوافق مع المقاصد الشرعية وتراعي الأطر القانونية والتنظيمية التي حددها بنك الجزائر، كما يولي البنك أهمية خاصة للرقابة الشرعية، إذ أنشأ هيئة رقابة شرعية مستقلة تضم خبراء في الفقه الإسلامي والاقتصاد والقانون، تتولى مهمة الإشراف على مدى مطابقة جميع معاملاته ومنتجاته المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية[26].

شهدت البنوك الإسلامية في الجزائر، ولا سيما بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر، تطورا ملحوظا في مؤشرات أدائها خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس توسع نشاط الصيرفة الإسلامية وارتفاع مستوى الثقة في منتجاتها المالية.

فقد بلغت الودائع المصرفية الإسلامية أكثر من 817 مليار دينار جزائري حتى نهاية سبتمبر 2024، في حين قدّرت إجمالي التمويلات الممنوحة بحوالي 437 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة معتبرة من إجمالي النشاط المصرفي الوطني، ويؤشر على تنامي الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[27].

كما أشار التقرير السنوي لمركز البحوث في المالية الإسلامية (CEIF) إلى أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني بلغت نحو 4% من إجمالي الموارد البنكية خلال سنة 2023، مما يعكس جهود السلطات النقدية في توسيع نطاق هذا النمط من التمويل عبر الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي عرفها القطاع في السنوات الأخيرة[28].

ج. شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية

تُعرَّف نوافذ أو شبابيك الصيرفة الإسلامية بأنها وحدات متخصصة داخل البنوك التقليدية، تُعنى بتقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيدًا عن أي معاملات ربوية، وتهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الراغبين في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي، وتُعدّ هذه النوافذ تجسيدًا عمليًا لمبدأ النظام البنكي المزدوج؛ الذي يسمح للبنك الواحد بتقديم خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية في آنٍ واحد[29] .

وبعد إلغاء النظام 18-02 بموجب النظام 20-02 اعتمد هذا الأخير شبابيك الصيرفة الإسلامية صراحة وعرفها في المادة 17 منه "بأنها هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"[30]، وأكد النظام كذلك على ضرورة أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، بحيث يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل بإعداد جميع البيانات المخصصة

حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى .

وفي ضوء هذه الأحكام التنظيمية، سيتم في هذا الإطار تناول الشبابيك الإسلامية في البنوك الخاصة أولًا، ثم الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية، قصد إبراز واقعها وأهميتها في دعم انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أولًا. الشبابيك الإسلامية في البنوك الخاصة

- **بنك الخليج الجزائر**(AGB)

تأسس بنك الخليج الجزائر سنة 2003 بمساهمة كلٍّ من بنك برقان، بنك الكويت الأردني، وبنك تونس الدولي، وهي مؤسسات تابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة(KIPCO) ، إحدى أكبر المجموعات الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويُعد البنك من أبرز المؤسسات التي جمعت بين النشاط المصرفي التقليدي والإسلامي، حيث يقدم حلولًا تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات البنكية التقليدية، وقد بلغت حصة التمويلات الإسلامية حوالي 22% من إجمالي تمويلاته سنة 2013، مما يعكس نموًّا ملحوظًا في الطلب على المنتجات الإسلامية داخل القطاع البنكي الخاص في الجزائر.

- **بنك ترست الجزائر**

أطلق بنك ترست الجزائر نافذة للصيرفة الإسلامية توفر منتجات تمويلية تعتمد على صيغة المرابحة، بالإضافة إلى حسابات ادخار تشاركية تتيح تقاسم الأرباح بين البنك والعملاء.

وتُعد هذه المبادرة خطوة مهمة في اتجاه توسيع قاعدة الشمول المالي، حيث ساهمت النوافذ الإسلامية في تنويع مصادر التمويل ودعم الاقتصاد الوطني، مع توفير بدائل مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية[31].

ثانيا. الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

تعد البنوك العمومية الفاعل الرئيسي في توطيد تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر، إذ كانت أول من بادر إلى فتح شبابيك مخصصة لتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فقد كان البنك الوطني الجزائري (BNA) السبّاق إلى إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني، تلاه كلٌّ من القرض الشعبي الجزائري (CPA) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (كناب بنك)، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي اعتمد بدوره شبابيك متخصصة لتلبية حاجات الفلاحين والمستثمرين وفق صيغ تمويل شرعية.

كما انضم لاحقًا بنك التنمية المحلية (BDL) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) إلى قائمة البنوك العمومية التي حصلت على ترخيص من المجلس الإسلامي الأعلى لتسويق منتجات مصرفية إسلامية، وهو ما يعكس توجهًا رسميًا نحو تعميم التجربة وتوسيع نطاقها داخل القطاع البنكي العمومي لدعم الشمول المالي وتطوير أدوات التمويل الإسلامي.

وفي سياق دعم هذا التوجه، أعلنت الحكومة الجزائرية عن تعميم نشاط الصيرفة الإسلامية تدريجيًا على مستوى جميع البنوك، حيث أشرف الوزير الأول على إطلاق أولى المنتجات الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري الذي طرح ثمانية منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد اعتمادها من الهيئة الشرعية المختصة، ويُنتظر أن تُعمم هذه التجربة على باقي البنوك العمومية، وفق خطة مرحلية قائمة على أسس علمية وتنظيمية دقيقة.[32]

ويُبرز هذا التوجه إرادة الدولة في إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الوطنية، انسجامًا مع الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، وسعيًا إلى استقطاب رؤوس الأموال غير البنكية التي ما زالت خارج النظام المالي الرسمي بسبب التحفّظ من المعاملات الربوية، وبذلك، يسهم هذا التوسع في رفع نسبة الشمول المالي وتعزيز تعبئة الموارد المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية،

مدعوما بإشراف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التي تُعد المرجعية الرسمية في منح شهادات المطابقة الشرعية وضمان انسجام الممارسات المصرفية مع الضوابط الدينية والقانونية.

3.التحديات الراهنة وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يشهد مسار ترسيخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا تدريجيًا اتسم بتعدد الإصلاحات القانونية والتنظيمية، غير أنّ التطبيق العملي ما يزال يواجه جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النمط التمويلي. فعلى الرغم من صدور جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية، كالقانون رقم 23-09 والنظام رقم 20-02، التي أرست الأسس القانونية للصيرفة الإسلامية وأكدت مبدأ الاستقلال المالي والمحاسبي للشبابيك الإسلامية، إلا أنّ الواقع البنكي يكشف عن صعوبات تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الكفاءات المتخصصة، ومحدودية الأدوات المالية الموافقة لأحكام الشريعة.

في المقابل، يقتضي تجاوز هذه التحديات وضع استراتيجية إصلاحية شاملة تهدف إلى تطوير البيئة القانونية والمؤسساتية والرقابية للصيرفة الإسلامية، من خلال تقنين أوضح للنشاط البنكي الإسلامي، وتعزيز الحوكمة الشرعية، وتوسيع نطاق الابتكار المالي، بما يضمن دمج الصيرفة الإسلامية بفعالية في المنظومة المالية الوطنية ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1.3. تحديات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم التطور التشريعي الملحوظ الذي عرفه النظام البنكي الجزائري من خلال صدور القانون رقم 23-09 والنظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، إلا أن الممارسة العملية لا تزال تواجه مجموعة من الإشكالات والتحديات التي تعيق تحقيق الفعالية المرجوة من هذا الإطار القانوني.

من أبرز هذه التحديات القصور التشريعي والتنظيمي، إذ لم يواكب التشريع الجزائري بشكل كامل خصوصيات الصيرفة الإسلامية من حيث العقود والالتزامات، حيث ظلت خاضعة في العديد من جوانبها للأحكام العامة لقانون النقد والقرض، وهو

قانون صيغ أساسا لتنظيم الصيرفة التقليدية[33]، كما أن النظام 20-02، رغم أهميته في تحديد قواعد ممارسة النشاط الإسلامي، لم يُفصل بما يكفي في بعض الجوانب العملية كتسوية المنازعات الشرعية أو آليات فضّ الخلافات حول المطابقة الفقهية، مما يترك فراغا قد يؤثر على الأمن التعاقدي للمتعاملين.

أما من الناحية الشرعية، فتواجه الصيرفة الإسلامية تحدي توحيد المرجعية الفقهية، إذ تتعدد الاجتهادات بشأن بعض صيغ التمويل مثل المرابحة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك، مما يؤدي إلى تفاوت في التطبيق بين المؤسسات البنكية،[34] ورغم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب أحكام القانون 23-09، فإن دورها لا يزال في طور التفعيل، ولم تصل بعد إلى مستوى الرقابة المركزية الموحّدة التي تضمن الانسجام بين مختلف البنوك والنوافذ الإسلامية.

وفي الجانب البنيوي والمؤسساتي، تعاني النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من ضعف الاستقلال المالي والمحاسبي، رغم أن النظام 20-02 (المادة 17) أوجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بالشبابيك الإسلامية وتلك التابعة للهياكل الأخرى، إلا أن التطبيق العملي يُظهر استمرار بعض حالات التداخل في إدارة السيولة، لا سيما في غياب آليات رقابة فعالة تضمن احترام هذا المبدأ[35]، كما أن محدودية الأدوات المالية الإسلامية المتاحة في السوق النقدية الجزائرية تقيّد قدرة البنوك الإسلامية على إدارة سيولتها بما يتوافق مع الشريعة، وهو ما يعكس قصورًا في البنية المالية التحتية الداعمة لهذا النمط من التمويل.

من جهة أخرى، يبرز ضعف التأهيل البشري والتقني كأحد أهم التحديات، إذ تفتقر غالبية الإطارات البنكية إلى التكوين الشرعي المتخصص في فقه المعاملات المالية الإسلامية، فضلاً عن غياب منظومة تدريب وطنية مؤسسية لتأهيل الكفاءات في هذا المجال[36]، كما تعاني البنوك الإسلامية من قصور في الأنظمة الرقمية والتكنولوجية الحديثة التي تمكّنها من تقديم خدمات رقمية مبتكرة، وهو ما يقلّل من قدرتها التنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية.

تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحديات بنيوية أبرزها تخلف الأسواق النقدية والمالية وضعف هياكلها، وهيمنة البنك المركزي على النشاط المالي، إضافة إلى ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى المواطنين، ما يعطل توظيف مدخراتهم ضمن النظام البنكي، فضلًا عن غياب سوق مالي إسلامي فعّال يتيح تنشيط المعاملات الشرعية، وهو ما يستدعي بيئة تنظيمية أكثر مرونة تدعم عمل المصارف الإسلامية وفق مبادئ الشريعة[37].

2.3. متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إنّ التحديات التي تعترض الصيرفة الإسلامية في الجزائر على الرغم من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي كرّستها النصوص الحديثة، وعلى رأسها القانون البنكي رقم 23-09 والنظام رقم 20-02 – تُظهر الحاجة الماسّة إلى مقاربة تطويرية شاملة تراعي خصوصية هذا النمط التمويلي، فنجاح الصيرفة الإسلامية في الاندماج الفعلي داخل المنظومة المالية الوطنية يتطلب تهيئة بيئة قانونية، مؤسساتية، وبشرية متكاملة. ويمكن تحديد أهم متطلبات التطوير فيما يلي:

أ. إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي

يعدّ تقنين العمل المصرفي الإسلامي من الركائز الأساسية لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إذ يتطلب الأمر إخضاع أنشطة البنوك الإسلامية ونوافذها لقانون خاص يصدر عن الجهات الرسمية المختصة، يتناول أحكام إنشائها وتنظيمها والرقابة عليها، فغياب نص تشريعي واضح يؤدي إلى إشكالات في الرقابة والمحاسبة والعلاقة مع باقي المؤسسات البنكية، ويحدّ من فعالية الإطار التنظيمي القائم على القانون البنكي العام.

لذلك، تبرز الحاجة إلى سنّ قانون خاص بالصيرفة الإسلامية يُكمل القانون البنكي رقم 23-09، يتضمن أحكامًا تفصيلية تنظم صيغ العقود الإسلامية وآليات تسوية المنازعات ذات الطابع الشرعي، مع تكييف القوانين ذات الصلة – كالقانون التجاري وقانون الضرائب – بما ينسجم مع خصوصيات التمويل الإسلامي، كما يُستحسن إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن مشاريع إصلاح المنظومة

المصرفية الوطنية، وتشكيل لجنة وطنية تضم خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين تتولى إعداد هذا القانون، مع الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في تنظيم الصيرفة الإسلامية وتفعيل الشبابيك المتخصصة[38].

ب. تعزيز الإطار الشرعي والرقابي

يُعد تعزيز مكانة المرجعية الشرعية ركيزة أساسية لضمان توافق الممارسات المصرفية الإسلامية مع أحكام الشريعة، ويقتضي ذلك تفعيل دور الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ومنحها صلاحيات رقابية تنفيذية تجعلها المرجعية الوحيدة لاعتماد المنتجات ومتابعة مدى مطابقتها،[39] كما ينبغي توحيد المعايير الفقهية والمحاسبية بين مختلف البنوك لتفادي تضارب الفتاوى، أسوة بالتجارب الرائدة في ماليزيا والبحرين، بما يعزز المصداقية والانسجام داخل النظام المصرفي الإسلامي الوطني.

ج. تطوير السوق المالية الإسلامية

تحتاج الجزائر إلى تطوير سوق مالية إسلامية فعّالة تمكّن البنوك من إدارة فوائضها عبر أدوات استثمارية شرعية، مثل الصكوك الحكومية وصناديق الاستثمار التشاركية، بما يوفر سيولة متوافقة مع الشريعة ويموّل المشاريع التنموية بعيدًا عن الفائدة. ويتطلب ذلك تعميق البحث في ابتكار أدوات مالية جديدة تقوم على صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، مع ضمان مطابقتها للأحكام الشرعية في الإصدار والتداول، بما يعزز استدامة الاستثمارات طويلة الأجل ويقوّي البنية التحتية للصيرفة الإسلامية في الجزائر[40].

د. تأهيل الموارد البشرية

يعدّ ضعف الكفاءات المتخصصة من أبرز معوقات الصيرفة الإسلامية، ولتجاوز ذلك، يتعين إنشاء معاهد وطنية للتكوين في المالية الإسلامية، وإدماج هذا التخصص ضمن برامج التعليم العالي والمدارس العليا للتجارة والمحاسبة، كما يجب تنظيم دورات تكوين مستمرة للكوادر المصرفية لتمكينها من الجمع بين الفقه المالي الإسلامي والمعرفة المصرفية الحديثة.

هـ. التحول الرقمي وتحديث البنية التكنولوجية

التحول الرقمي بات ضرورة لضمان تنافسية البنوك الإسلامية، فالتحدي يكمن في تطوير بنية تكنولوجية مصرفية متطورة توفر خدمات رقمية آمنة، كالصيرفة عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية، بما يعزز من كفاءة الأداء ويزيد من جاذبية الخدمات الإسلامية لدى فئة الشباب[41].

و. نشر الوعي المالي والشرعي

يُعد ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية من أبرز العقبات التي تعيق انتشار هذا النمط التمويلي في الجزائر، مما يستدعي اضطلاع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بدور فاعل في تنوير الرأي العام وتعزيز الوعي المالي والشرعي. ويتطلب ذلك تنظيم برامج توعوية وطنية تشرح مبادئ الصيرفة الإسلامية وآليات عملها، وتبيّن كيفية التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامية واستقلالها عن التدخل الإداري، مع تشجيع البنوك الإسلامية على إطلاق حملات تواصل وشراكات أكاديمية ومجتمعية لترسيخ ثقافة مالية مسؤولة ومنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية[42].

وبناءً على ما سبق، فإن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاح القانوني والتأهيل المؤسسي والتجديد المالي، بما يضمن تحقيق أهداف الشريعة في العدالة والمصلحة العامة، وتعزيز مكانة الجزائر ضمن المنظومة المالية الإسلامية العالمية.

الخاتمة

أثبتت الدراسة أن مسار تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر اتخذ منحًى تصاعديًا من حيث التقنين والتأصيل القانوني، غير أن التحول من النص إلى الممارسة ما يزال يواجه فجوة واضحة بين الإرادة التشريعية والتفعيل المؤسسي، فقد أبان تحليل القوانين والأنظمة، وعلى رأسها القانون البنكي رقم 23-09 والنظام رقم 20-02، عن وجود قاعدة تنظيمية متينة من حيث المبدأ، لكنها ما تزال محدودة

الفاعلية من حيث التطبيق العملي والقدرة على استيعاب خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي.

كما تبيّن أن النظام البنكي الوطني يعيش ازدواجية غير متكافئة، حيث ظلّت الصيرفة الإسلامية في موقع التبعية ضمن البنية المؤسسية، رغم الاعتراف الرسمي بها. ويعود ذلك إلى غياب التكامل بين الأجهزة الرقابية والهيئات الشرعية، وضعف البنية المالية والبشرية الداعمة، فضلًا عن غياب سوق مالية إسلامية قادرة على استيعاب أدوات السيولة وتدوير رؤوس الأموال وفق الضوابط الشرعية.

وتأسيسًا على ذلك، يمكن القول إنّ الرهان الحقيقي لا يكمن في تكثيف النصوص القانونية، بل في تحقيق التوازن بين المرجعية الشرعية والمنظومة التنظيمية، عبر نقل الصيرفة الإسلامية من وضعية "الاستثناء المأذون به" إلى وضعية "المكون البنكي المتكامل" في السياسة النقدية والمالية للدولة، وهذا التحول يقتضي تجاوز المقاربة الشكلية في تقنين النشاط، إلى تبنّي رؤية استراتيجية تتوخى بناء صناعة مالية إسلامية مؤسساتية تسهم في تعبئة الموارد الوطنية وتنويع أدوات التمويل في الاقتصاد الجزائري.

إستنادا الى نتائج الدراسة، توصي هذه الورقة البحثية بما يلي:

- ✓ تبنّي إصلاح مؤسساتي شامل يجعل من الصيرفة الإسلامية محورًا أصيلًا في السياسة المالية للدولة، لا مجرد خيار موازٍ، من خلال إعادة هيكلة المنظومة البنكية على أساس تكامل الأنظمة بدل ازدواجها.
- ✓ تحويل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من جهاز استشاري إلى سلطة رقابية عليا مستقلة ترتبط مباشرة ببنك الجزائر، بما يضمن وحدة المرجعية وفعالية الرقابة على المنتجات والمعاملات.
- ✓ إعادة صياغة منظومة التمويل الإسلامي في الجزائر في إطار مالي كلي، بحيث تدمج في برامج تمويل التنمية والمشاريع الوطنية الكبرى، بدل أن تبقى محصورة في الأنشطة المصرفية الجزئية أو التمويلات الاستهلاكية.

- ✓ الانتقال من مرحلة التنظيم إلى مرحلة الابتكار المالي عبر تشجيع البنوك الإسلامية على تطوير أدوات جديدة مثل الصكوك، التمويل الأصغر الإسلامي، وصيغ الشراكة التعاقدية التي تخدم المشاريع الإنتاجية.
- ✓ تعزيز البعد الدولي للصيرفة الإسلامية الجزائرية من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية إسلامية عالمية لتبادل الخبرات والمعايير، وإرساء ثقة دولية في التجربة الجزائرية بما يمكّنها من الولوج إلى أسواق التمويل الإسلامي الإقليمية.
- ✓ تبني رؤية وطنية لتكوين النخب المالية الشرعية تجمع بين التأهيل القانوني والفقهي والتقني، بما يحوّل رأس المال البشري من عنصر تابع إلى رافعة أساسية لتفعيل الممارسات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.
- ✓ تحقيق الاندماج الرقمي في العمل المصرفي الإسلامي من خلال رقمنة العمليات البنكية وتوسيع الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة (FinTech Islamic)، لضمان الشفافية والمنافسة مع النظام المصرفي التقليدي.
- ✓ توسيع دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي عبر استقطاب الأموال غير البنكية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وهو ما يعزز تعبئة الادخار الوطني ويقلّص من الاقتصاد الموازي.

الهوامش والمراجع المعتمدة

1 القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد16، المعدل والمتمم بموجب الأمر 01_ 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ج ر عدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001 (قانون ملغى).

2 المادة 44 من القانون 90-10.

3 الأمر 03 – 11 المؤرخ 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 27 أوت 2003.

4 الأمر 10 – 04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 – 11 المؤرخ 27 جمادى الثانية 1424 الموافق

26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 01 سبتمبر 2010.

5 القانون 23 – 09 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجريدة الرسمية العدد 43، الصادر في 09 ذو الحجة 1444 الموافق 27 جوان 2023.

6 المادة 71 من القانون رقم 23 _ 09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

7 المادة 72 من القانون رقم 23 _ 09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

8 المادة 73 من القانون رقم 23 _ 09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

9 النظام 18 – 02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادر في 09 ديسمبر 2018.

10 المادة 1 من النظام 18 – 02.

11 المادتان 2 و3 من النظام 18 – 02.

12 المادتان 4 و5 من النظام 18 – 02.

13 المواد 6 و7 و8 من النظام 18 – 02.

14 المادتان 9 و10 من النظام 18 – 02.

15 المادتان 11 و12 من النظام 18 – 02.

16 النظام 20 – 02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020.

17 المادة 23 من النظام 20 – 02.

18 المادة 16 من النظام 20 – 02.

19 المادة 17 من النظام 20 – 02.

20 مهداوي حنان، التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 6 عدد: 1، جوان 2022، ص 500.

21 سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقيمية–، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 10 عدد: 2، جوان 2017، ص 294.

22 مهداوي حنان، التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 500.

23 الموقع الإلكتروني لبنك البركة، على الرابط الآتي: http://albaraka–bank.com

24 الموقع الإلكتروني لبنك السلام: www.alsalamalgeria.com

25 عبد الرزاق بوعيطة، واقع وأفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 9، عدد: 3، ديسمبر 2018، ص 250.

26 مهداوي حنان، التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 501.

27 Algeria Invest, « Finance islamique : plus de 800 milliards de dinars de dépôts » 2024، سبتمبر متاح على الرابط الجزائر، : https://algeriainvest.com/premium-news_free/finance-islamique-plus-800-milliards-de-dinars-de-depots.

28 Centre for Excellence in Islamic Finance (CEIF), IFN Annual Guide 2024 – Algeria Section, Karachi: Institute of Business Administration, 2024 متاح على الرابط : https://ceif.iba.edu.pk/pdf/ifn-annual-guide2024.pdf.

29 رمضاني العلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 1، عدد: 2، ديسمبر 2017، ص 152 و501.

30 المادة 17 من النظام 20 – 02.

31 فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018–2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، عدد: 01، أفريل 2021، ص 263.

32 ياسين بودهان الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإنعاش اقتصادها، 13 أوت 2020 مقال متاح على موقع المجلة arb.majalla.com، تاريخ الإطلاع 01-11-2025 على الساعة 15:25

33 سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر– دراسة تحليلية تقيمية–، مرجع سابق، ص301.

34 توفيق خضري، واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام 20–02 والتعليمة 20–03، مجلة دراسات في الإقتصاد في إدارة الأعمال، المجلد 05، عدد: 01، 2022، صفحات 84.

35 سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر– دراسة تحليلية تقيمية–، مرجع سابق، ص302.

36 رمضاني العلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص157.

37 . ميدون سيساني وإسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد 5، عدد: 2، ديسمبر 2018، ص81.

38 رمضاني العلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص160.

39 فطوم معمر، إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 5، عدد: 2، ديسمبر 2014، ص283.

40 عبد المالك مهري، إنشاء السوق المالية الإسلامية كركيزة في تعزيز وتطوير مكانة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، مجلد 1، عدد: 1، جوان 2018، ص31.

41 العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20 _02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، عدد: 02، نوفمبر 2020، ص 261 و262.

42 فطوم معمر، إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 282.